

المجمع الكيميائي التونسي ينفى فقدان كمية 12 ألف طن من المواد الأولية والمواد المصنعة من معمل الامونيتير بقابس و إدارة المعمل توضح الحقائق

ردا على ما راج من معلومات ببعض وسائل الاعلام حول معمل الامونيتير بقابس ومسؤولي المجمع الكيميائي التونسي، يهم إدارة معمل الامونيتير للمجمع الكيميائي التونسي بقابس ان توضح ما يلي:

✓ إن المعمل، علاوة على اجراءات التأمين الداخلي، مؤمن ومراقب من طرف الديوانة والفرقة الجهوية والوطنية للحرس الوطني للمواد الخطرة والمتفجرات. كما ان معامل المجمع الكيميائي التونسي بقابس محاطة بجدار ارتفاعه 4 م مع اسلاك شائكة ومصنفة كمنطقة عسكرية محجرة بوجود دورية عسكرية قارة للجيش الوطني داخل المنطقة الصناعية.

✓ بخصوص ما قيل بأن معمل الامونيتير فقد كميات من المواد الأولية والمصنعة (12000 طن) فان الادارة تنفي تماما ما قيل وتؤكد أنه إدعاء لا أساس له من الصحة كما تشير الى ان المعمل ينتج بالأساس سمادا فلاحيا (الأمونيتير الفلاحي) وكمية دنيا من الامونيتير النفيذ الذي يتم تكييسه أنيا قصد نقله الى حريفين دون سواهما في اطار استعمالات مدنية ولا ينتج موادا متفجرة. وتجدر الإشارة الى أن التعامل مع هذه المواد يخضع إلى إجراءات انتاج وتصرف وسلامة صارمة من قبل الهياكل المختصة تضمن استحالة خروج اي مادة من المعمل إلا في اطار الاجراءات القانونية. كما ان المعمل لم يسجل اي نقص في المواد الأولية و المصنعة حيث ان هذا الموضوع كان محل بحث من طرف الفرقة العدلية للحرس الوطني التي أشرفت على وزن الكميات السائبة للامونيتير الفلاحي عن طريق الشاحنات بعد حصولها على تسخير عدلي مأذون فيه من طرف السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بقابس وهو إجراء يقع لأول مرة في تاريخ المؤسسة، ذلك أن الإجراءات المعمول بها والمصادق عليها من طرف مجلس الإدارة تقضي بتقييم المخزون مرتين على الأقل كل سنة عن طريق خبراء طوبوغرافيين مستقلين عن المجمع الكيميائي التونسي ورغم ذلك فإن الفارق بين المخزون المحاسبي والمخزون الموزون لا يتجاوز هامش الفارق المسموح به في قياس الكميات السائبة أو السائلة، وهو ما يتطابق مع دليل الاجراءات للمؤسسة من جهة و تقارير هياكل الرقابة و التدقيق الداخلي من جهة أخرى زد على ذلك ان هذا الهامش الضئيل يعود إلى نتائج إستغلال 37 سنة (تاريخ بداية تشغيل المعمل: 1983)، بالإضافة الى تلف حتمي لكمية من الامونيتير الزراعي عند القيام بإطفاء الحرائق، التكييس وجميع الأشغال اللوجيستية هذا إضافة الى مفعول الرطوبة العالية.

✓ أما ما قيل عن نقص في مادة الامونيتير النفيذ لشهر جانفي 2020 فقد تم التحري فيه من طرف الفرقة الوطنية للحرس الوطني للمواد الخطرة والمتفجرات وبعد البحث تبين انه لا وجود لأي تسريب او فقدان لهذه المادة بل هو عدم تطابق في الكميات المكيسة والمسجلة على دفتر رئيس الوردية نتيجة سهو فردي معزول وقع تفاديه في حينه. كما ان معطيات الإنتاج تركز على معطيات علمية لا مجال لتدليسها. ونشير ان هذا الملف تحت انظار القضاء.

✓ أما في ما يتعلق بالترويج لوجود كمية هامة من الامونيتير "الفاصة" فإنه يجب التحري في ماهية كلمة "فاصة" التي لا تنطبق على هذا المنتج وهو وصف جانبي للحقيقة. وفي الأخير فإن المجمع الكيميائي التونسي يعرب عن استيائه الشديد من طريقة تعاطي بعض وسائل الإعلام مع ملف الامونيتير وخاصة صياغة استنتاجات في غاية الخطورة من حيث تداعياتها على الأمن القومي.